

وزارة التجارة والصناعة
قطاع تنمية صادرات
المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ملتقى
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
نشرة إقتصادية شهرية

العدد الخامس و الخمسون
مارس 2010

الكلمة الافتتاحية

في إطار الجهود المبذولة لتنمية الوعي بأهم المستجدات والأحداث
الاقتصادية على الساحتين المحلية والدولية خاصة ما يتعلق بتنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم ركائز التنمية في مصر .

يصدر قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة هذه النشرة الشهرية كأحد آليات التعريف بالجهود المبذولة لتنمية المشروعات الصغيرة والجهات المعنية وأحدث التطورات في هذا القطاع بما يتضمن من مؤشرات وتجارب ودروس مستفاده وأخبار .

وإذ تمثل هذه النشرة أحد أدوات القطاع في نشر الوعي بقضايا المشروعات الصغيرة ، نرجو أن يجد قارئنا الكريم بعض مبتغاه في هذا الإصدار .

ويسعدنا تلقي مقترحاتكم واستفساراتكم لتحقيق المزيد من التواصل وإنجاز مهمتنا على أكمل وجه وتعظيم أوجه الاستفادة.

والله ولي التوفيق،،،

قطاع
سياسات تنمية صادرات
المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ملتقى

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نشرة اقتصادية شهرية

العدد الخامس والخمسون - مارس 2010

داخل العدد

الصفحة

دعم القدرة التنافسية للمشروعات
الصغيرة والمتوسطة

الأستاذ / عبده سعد زغول
رئيس الإدارة المركزية لسياسات
تنمية القدرات التصديرية
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الأستاذة / مادلين عبد الحميد
مدير عام الإدارة العامة
للمتابعة والتقييم

مديرا التحرير

عائدة عزت
أمال شحاتة

فريق العمل :

عماد سالم
حسام إبراهيم
ليلى أحمد

أولا : المرصد الإقتصادي

1. تقارير محلية 4
2. مؤشرات محلية 9
3. اخبار محلية 10
4. أخبار عالمية 12
5. تقارير عالمية 13

ثانيا : أخبار المشروعات الصغيرة 14

ثالثا : دراسة العدد 20

رابعا : معلومة تهكم 28

العنوان : القاهرة - مدينة نصر - امتداد رمسيس
أبراج المالية - برج رقم (6) الدور الرابع
ت : 23421016 فاكس : 23420882
الموقع الإلكتروني : www.mit.gov.eg

النشرة تصدر بإشراف:

الأستاذ / محمد إبراهيم محمد

رئيس الإدارة المركزية لبرامج

البريد الإلكتروني : sm@s@mit.gov.eg

الشهر 

أولا : المرصد الإقتصادي خلال

(1) تقارير محلية



أ - أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تقريراً يحمل عنوان "ماذا

يقراء المصريون؟" جاء فيه :

■ يستخدم 40 % من النشء شبكة الأنترنت فى القراءة ويبلغ متوسط عدد ساعات أستخدامهم للأنترنت يوميا حوالى ساعتين وعشر دقائق بينما 61.1 % من النشء يستخدمون الأنترنت فى الألعاب بينما تبلغ نسبة من يستخدمون الأنترنت فى الحصول على المعلومات والأخبار 35.6 % .

■ تستحوذ الكتب الدينية على النصيب الأكبر من أهتمام الشباب حيث يحرص على قراءتها 64.7 % من الشباب تليها الكتب العلمية والتاريخية بنسب متقاربة 35.5 % و 34.3 % على التوالي ثم تأتى الكتب الرومانسية والقصص والشعر بنسبة 31.8 % و 30.7 % لكل منهما بينما بلغت نسبة الكتب الدراسية 26.4 % .

■ أكد 73.6 % من الشباب أنهم يستخدمون الأنترنت ، والذكور هم أكثر إستخداما للأنترنت من الأناث حيث تبلغ النسب 77.7 % و 68 % على التوالي ، وهناك 42.2 % من مستخدمى الأنترنت من الشباب يميلون إلى قراءة الكتب على الأنترنت .

ب أظهر مؤشر ثقة المنتج (بارومتر الأعمال) الشهرى- الذى يعده المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التنمية الاقتصادية الى :

■ أعربت 54% من الشركات العاملة فى مصر عن تفاؤلها لإرتفاع النمو خلال الشهر الماضى، ذلك فى الوقت الذى أفادت نسبة 17% من الشركات بارتفاع النمو خلال يناير الماضى، فى حين أفادت 17% بانخفاضه.

■ تراجع أداء الشركات خلال شهر يناير 2010 مقارنة بشهر ديسمبر 2009، وظهر ذلك فى متغيرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات والاستثمار، وانعكس ذلك فى انخفاض أداء قطاعات الصناعة التحويلية، والنقل، والتشييد والبناء، والاتصالات، ونتيجة لذلك انخفض مؤشر تقييم الأداء من 100.5 نقطة إلى 91.7 نقطة.

■ تبين أن أداء الصناعة فى شهر يناير الماضى أفضل فى جميع المتغيرات عدا استغلال الطاقة الإنتاجية والأجور والتشغيل، وفى المقابل جاءت توقعات الخدمات فى شهر فبراير الماضى أفضل فيما عدا الصادرات وأسعار مستلزمات الإنتاج (والتي يتوقع ارتفاعها). جاء تقييم الأداء فى القطاع العام أفضل للإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والاستثمار، ويشهبه ذلك نتائج الشهر الماضى. جاءت توقعات القطاع العام أفضل من القطاع الخاص لجميع المتغيرات عدا التشغيل وأسعار مستلزمات الإنتاج حيث توقع القطاع الخاص ارتفاعا أكبر من القطاع العام فى التشغيل وارتفاعا أقل فى أسعار مستلزمات الإنتاج.

■ تراجعت مؤشرات الصناعة التحويلية والنقل والتشييد والبناء والاتصالات، بينما ارتفع مؤشرا السياحة والوساطة المالية، وداخل قطاع الصناعة التحويلية كانت أبرز الأنشطة تراجعاً الأغذية، والمشروبات، والأدوية، والصناعات الثقيلة، والورق.

■ (أن مؤشر ثقة المنتج "بارومتر الأعمال" يقيس آراء عينة من الشركات - تشمل 237 شركة - خلال شهر يناير الماضى وتوقعاتها بالنسبة لشهر فبراير 2010 حول أداء الاقتصاد القومى

(النمو الاقتصادي) وعدد من المتغيرات التي تعكس أنشطتها وهي المبيعات والمخزون السلعي ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية والأسعار والأجور والاستثمار والتشغيل، وتعمل هذه الشركات فى قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والنقل والاتصالات والوساطة المالية.)

ج-أ كد د. عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية أن :

- حقق الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى نسبة 5% خلال الربع الثانى من عام 2010/2009 ليصل بذلك متوسط معدل النمو خلال النصف الأول من العام الى نحو 4.8% مما يشير الى العودة التدريجية الى منحى لنمو الإقتصادى المتصاعد .
- بلغ الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية 293.4 مليار جنيه خلال الربع الثانى من عام 2010/2009 مسجلا نسبة زيادة 18% عن الربع المناظر من العام السابق وبذلك إرتفع الناتج المحلى للنصف الأول من عام المتابعة عن 603 مليارات جنيه بنسبة زيادة 16% .
- يرجع النمو التدريجى للإقتصاد المصرى الى :
 - بدء تعافى الإقتصاد الدولى من تبعات الأزمة كما تبرزه المؤشرات الإقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن الدول المعنية .
 - تنامى الثقة فى أداء الإقتصاد المصرى ومواءمة مناخ الأعمال كما أوضحت نتائجه المرصد الإقتصادى .
 - إحتفاظ الطلب الإستهلاكى المحلى بقوة الدفع للإقتصاد الوطنى حيث شكل الإستهلاك النهائى نحو 90 % من الناتج المحلى الإجمالى .
 - تواصل نمو القطاعات الإقتصادية عالية النمو والإتحسار التدريجى للتأثير السالب للأزمة على القطاعات ذات التوجه الخارجى كالسياحة وقناة السويس .
 - إن الإستهلاك بشقيه الخاص والحكومى كان المحرك الأساسى للنمو الإقتصادى خلال الربع الثانى عام المتابعة حيث مثل الطلب الإستهلاكى الخاص 72.6% عن الناتج ويقابله طلب إستهلاكى حكومى بنسبة 10.5% تقريبا .
- بلغت الإستثمارات الكلية خلال الربع الثانى من عام 2010/2009 حوالى 56.5 مليار جنيه بنسبة زيادة حوالى 7.6% عن الربع المناظر من العام السابق والبالغة 52.5 مليار جنيه
- حققت إستثمارات النصف الأول من عام 2010/2009 زيادة عن الربع الأول من العام نفسه بنسبة 30% حيث إرتفعت الى 55.7 مليار جنيه .
- إستحوذت قطاعات التنمية الإجتماعية والبنية الأساسية على 50% من الإستثمارات الكلية وهو ما يوضح الأهمية التى تحظى بها مشروعات البنية الأساسية والتنمية البشرية .

د- أكد أحدث تقرير لرئيس مكتب التمثيل التجارى المصرى بالصين أن :-

- بلغت الصادرات المصرية للصين خلال عام 2009 وفقاً للأحصاءات الصينية 752.5 مليون دولار مقابل 428 مليون دولار خلال عام 2008 بزيادة نسبتها 75.8% .
- بلغت قيم الصادرات غير البترولية حوالى 280.5 مليون دولار عام 2009 مقابل 247.8 مليون دولار عام 2008 بزيادة نسبتها 13% .
- تمثلت أهم بنود الصادرات المصرية للصين فى : الرخام ، البولى إيثيلين ، القطن ، النحاس ومصنوعات الألومنيوم ، الكيماويات ، والمنتجات الكيماوية العضوية والأدوية .

- بلغت قيمة الواردات الصينية الى مصر عام 2009 حوالى 51.7 مليون دولار مقابل 58.10 ملايين دولار عام 2008 بنسبة إخفاض 11.0% .
- تمثلت الواردات الصينية الى مصر فى الآلات ، المعدات ، الملابس الجاهزة ، وسائل النقل ، الألياف التركيبية ، اللدائن والمطاط والزجاج ومنتجاته .

ه - احتلت مصر مرتبة متقدمة بين الدول العربية المصدرة للسوق اللبناني والمرتبة السابعة بين مختلف دول العالم المصدرة إلى لبنان.

رغم تنامي حركة التبادل التجارى بين البلدين فى السنوات الأربع الأخيرة إلا أن حركة التبادل التجارى بين البلدين الشقيقين سجلت تراجعاً فى العام 2009 بلغت نسبته 15 % مقارنة بالعام 2008.

- وبلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين عام 2009 نحو 496 مليون دولار مقابل 585 مليون دولار عام 2008 حوالى 638 مليوناً عام 2007 و حوالى 427 مليوناً عام 2006.

- ويميل الميزان التجارى الثنائى لصالح مصر حيث بلغت قيمة واردات لبنان من السلع المصرية عام 2009 نحو 346 مليون دولار مقابل 331 مليون دولار عام 2008 بزيادة نسبتها 4.5%.

- تراجعت قيمة الصادرات المصرية إلى لبنان عام 2009 بما نسبته 8% مقارنة بالعام 2008 وانخفاض صادرات لبنان إلى مصر عام 2009 مقارنة بعامى 2007 و 2008 ونسبتها 34% و 41% على التوالى. ويرجع ذلك الى الاعتبارات السياسية والأمنية فى لبنان وتأخير تشكيل الحكومة اللبنانية وانعكاسات هذه العوامل على مجمل حركة تجارة لبنان الخارجية.

- تشمل السلع المصرية المصدرة إلى لبنان قضبان الحديد وأسلاك النحاس والبطاطس والمنظفات الصناعية والزيوت وشحوم نباتية وحيوانية وقار نفطى ومنتجات معدنية والأجبان وبلاط السيراميك واللدائن ومصنوعاتها.
- تشمل صادرات لبنان إلى مصر خردة الحديد والتفاح والآلات وأجهزة لشغل عجينة الورق والكرتون وصفائح اللدائن وحمض الفوسفوريك وورق وكرتون وكتب ومطبوعات والأسمت والجرارات وقطع غيار السيارات وأسمت بورتلاند.

أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بياناً بمناسبة يوم المرأة العالمى وأكد فيه على الآتى :

- ارتفاع نسبة مشاركة النساء فى الوظائف الإدارية العليا إلى 25.4% وارتفاع تمثيل المرأة فى مجلس الشورى إلى 7.9% وفى المجالس المحلية إلى 5%.
- كما بلغت نسبة تمثيل النساء فى السلك الدبلوماسى 20.8% وتضاعفت عدد النساء العضوات فى المجلس الأعلى للصحافة أكثر من 6 مرات، حيث وصل عدد السيدات 12 من إجمالى 28 عضواً، وبلغت نسبة مساهمة المرأة كملحق إعلامى 50%.
- نسبة مشاركة المرأة فى العمل ضئيلة مقارنة بالرجل، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث فى القوى العاملة 22% مقابل 78% للذكور، وبلغت نسبة البطالة بين الإناث لـ 15 عاماً فأكثر 19.3% مقابل 6.5% للذكور.
- أن متوسط العمر عند الزواج الأول للسيدات ارتفع إلى 20.6 سنة، وسجل هذا المؤشر تباينات واضحة طبقاً لمحل الإقامة حيث يصل فى الحضر إلى 2.22 سنة وفى الريف 4.91 سنة.
- أن متوسط العمر عند الزواج للسيدات يتأثر بشكل واضح بالحالة التعليمية حيث بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول 18 سنة للنساء اللاتى لم يذهبن للمدرسة بينما بلغ 22.9 سنة للنساء اللاتى أتممن المرحلة الثانوية، بينما ارتفع متوسط عمر المرأة إلى 75 سنة مقابل 70.2 سنة للذكور.

أظهر تقرير للمكتب التجارى المصرى فى لندن نمو الصادرات المصرية إلى بريطانيا خلال عام 2009 بالرغم من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث أشار التقرير إلى

- ارتفاع الصادرات المصرية إلى المملكة المتحدة بنسبة 6.5% خلال عام 2009 لتصل إلى 656.5 مليون جنيه إسترليني مقابل نحو 616.6 مليون جنيه إسترليني خلال عام 2008.
- ارتفاع حجم التبادل التجارى بين البلدين خلال تلك الفترة ليصل إلى 1.6 مليار جنيه إسترليني مقابل 1525 مليون جنيه إسترليني خلال عام 2008، وشهد العجز التجارى تحسناً طفيفاً لصالح مصر بنسبة 1.1% ليصل إلى 289 مليون جنيه إسترليني مقابل 292.4 مليون جنيه إسترليني.
- وتمثلت أهم بنود الصادرات المصرية إلى بريطانيا خلال هذه الفترة فى الخضروات والفاكهة وسجاد وأغطية أرضيات والبلاستيك ومنتجاته والملابس الجاهزة والأسمدة والسيراميك والكيماويات.
- ارتفعت قيمة الواردات المصرية من المملكة المتحدة بنسبة 4% لتبلغ ما قدره 945.4 مليون جنيه إسترليني خلال عام 2009 مقابل 909 ملايين جنيه إسترليني خلال عام 2008.

- تعد بريطانيا ثالث أكبر مستثمر في العالم بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتسبق في الترتيب كلاً من ألمانيا وهولندا وهونج كونج وسويسرا واليابان.

كشف التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن أن :

- احتلت مصر المرتبة 59 من بين 231 دولة الصادر عنها مؤشر جودة المياه، حيث تعتبر مصر من أفضل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لذلك المؤشر.
- بلغ نصيب الفرد من كميات المياه النقية المستهلكة ارتفع إلى 91.9 متر مكعب عام 2008/2007 مقابل 78 متر مكعب عام 2007/2006 بزيادة قدرها 17.8% ، كما تم تقليل نسبة فاقد توزيع شبكات المياه النقية، حيث بلغت 20% عام 2008/2007 مقابل 21% عام 2007/2006 من إجمالي المياه المنتجة.
- تبذل الدولة جهوداً كبيرة لزيادة كمية المياه النقية، حيث أصبحت كمية المياه النقية المنتجة 8582 مليون م³ عام 2008/2007 مقابل 7247 مليون م³ عام 2007/2006 بزيادة قدرها 18.4%.
- وطبقاً لإحصاءات عام 2007 يبلغ نصيب الفرد في مصر حوالي 3م³، ومن المتوقع أن يصل إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة في مصر إلى 71.4 مليار م³ في مقابل احتياجات مائة تصل إلى 86.2 مليار م³ عن نفس العام.

مؤشرات محلية :

نسبة التغير %	الفترة المقارنة		أهم المؤشرات المحلية الاقتصادية: المؤشر
	نوفمبر 2009	ديسمبر 2009	
(4.1)	41.0	39.3	نسبة الإنتمان لقطاع الأعمال الخاص
3.5	42.5	44.0	نسبة صافي المطلوبات من الحكومة لإجمالي الإنتمان
(0.7)	80.5	79.9	نسبة القروض
(0.7)	13.3	13.2	معدل التضخم

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (155) فبراير 2010

المؤشرات الكمية للربع الأول من العام المالي 2010 /2009 مقارنة بالربع الرابع من العام المالي 2009/2008

نسبة التغير %	الفترة المقارنة		المؤشر
	الربع الرابع من 2009/2008	الربع الأول من عام 2010/2009	
(16.3)	51.0	42.7	الصادرات السلعية الى الواردات السلعية
(1.8)	215.0	211.2	المتحصلات الخدمية الى المدفوعات الخدمية
9.7	3.1	3.4	العجز في الميزان التجاري بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي
(50.0)	1.6	0.8	الاستثمار الأجنبي المباشر "صافي" بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (155) فبراير 2010

نسبة التغير %	ديسمبر 2009	يناير 2010	صافي الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار
0.07	34.209	34.235	إجمالي الاحتياطيات الرسمية بالمليون دولار
-	8.1	8.1	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (155) فبراير 2010



أخبار محلية :-

- أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، أن الاقتصاد المصري بدأ يتعافى من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث يسجل معدل النمو الاقتصادي زيادة مطردة منذ الربع الأخير ليصل الى 5% عام 2009 0
- وأضاف سيادته أننا نتطلع إلى زيادة علاقاتنا الاقتصادية مع إسبانيا باعتبارها من أهم الدول المتوسطية والتي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في زيادة الاندماج بين دول شمال وجنوب المتوسط ، حيث انطلقت منها مبادرة برشلونة للتعاون اليورو متوسطي.
- بلغ حجم التجارة بين البلدين 2.2 مليار يورو حتى نوفمبر 2009 منها صادرات مصرية 1.5 مليار يورو وتمثل مقاطعة كتالونيا اهمية خاصة في التجارة البينية مع إسبانيا بنسبة 20% من حجم التجارة بين البلدين.
- إن التعاون بين البلدين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر بالغ الأهمية و في مصر فرص واعدة في هذا القطاع سواء في الصناعة أو الطاقة أو الخدمات، أن الاقتصاد المصري يمثل الآن أهم وأكبر الاقتصادات التي تحقق معدلات نمو في أفريقيا والشرق الأوسط.

إن مصر سوق كبيرة واقتصاد قوى فى منطقة الشرق الأوسط، وإسبانيا دولة متوسطة أوروبية تحقق طفرات اقتصادية ولديها علاقات خاصة ومتميزة مع أمريكا اللاتينية، وبالتالي فإن مصر يمكن أن تكون بوابة لإسبانيا للدخول إلى الأسواق الأفريقية والعربية أن مصر وإسبانيا تربطهما علاقات سياسية وثقافية وتاريخية متميزة وعميقة.

■ اعلن المهندس رشيد عن رويشة لتطوير العلاقات التجارية المصرية – السنغافورية تلخص فيما يلى :

1. الإهتمام بالمشاركة الفاعلة فى المعارض النوعية التى تنعقد فى سنغافورة على مدار العام .
2. توعية رجال الأعمال المصريين بأهمية التوجه شرقا للإستثمار فى منطقة آسيا/والمحيط الهادى لما توحيه من فرص إستثمارية هائلة وإمكانات واعدة مثل (مواد خام، موارد بشرية، أسواق ضخمة تستحوذ على ثلثى تجارة العالم و 30% منحج الإستثمارات العالمية)
3. خلق آلية أو إطار مؤسسى يربط ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدين والإتحادات للإستفادة من الخبرات المتعددة .
4. أهمية مواصلة المفاوضات من أجل إبرام إتفاق التعاون الإقتصادى بين البلدين مع إقناع الجانب السنغافورى بجدوى مشاركة مصر فى مناطق التجارة الحرة مثل الكوميسا .
5. تشجيع المصارف الإسلامية المصرية على الإستفادة من الخبرة السنغافورية فى مجال المعاملات الإسلامية حيث تتوسع سنغافورة فى تطبيق المعاملات المالية الموافقة للشريعة الإسلامية .
6. تبادل الزيارات ووفود رجال الأعمال بين البلدين ، والإستفادة من خبرة سنغافورة فى المجمعات الصناعية ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبحث العلمى والمحافظة على البيئة والإدارة .

■ اعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة من المقرر أن ينشئ بنك مصر فرعاً فى دمشق طبقاً لاتفاقية تبادل رخص إنشاء البنوك بين البلدين، وهناك عدداً من المشاريع المطروحة لتنفيذها بين البلدين وتشمل :

1. إنشاء بنك مشترك لتمويل مشروعات الإستثمار إلى جانب الخدمات المالية العادية .
2. إتفاقية للتعاون الإستثمارى وتشجيع الإستثمارات المتبادلة.
3. إنشاء شركة قابضة مصرية سورية تتفرع منها خمس شركات.

■ تم توقيع مذكرة تفاهم خاصة بالآتى :

أولاً : الاعتراف المتبادل بشهادات المنشأ والمواصفات والجودة و كافة المشكلات الخاصة بالازدواج الجمركى وسبل حلها.

الثانى: رغبة الجانب السورى فى الاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال (مركز تحديث الصناعة) .

الثالث: تسيير دخول المنتجات السورية إلى مصر وكذلك دخول الصادرات المصرية للسوق السورية من منطلق أن حكومة مصر على اقتناع كامل بأهمية تعميق العلاقات الاقتصادية مع سوريا فى المرحلة المقبلة.



أخبار عالمية :

- حصدت البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة على جائزة درع الحكومة الإلكترونية عن فئة مواقع البلديات والمحافظات على مستوى الوطن العربى فى المسابقة التى نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع أكاديمى جوائز الإنترنت خلال الدورة الأولى لهذه لجائزة التى تشجع على تطوير مواقع الحكومة الإلكترونية العربية، لتعميم الاستفادة من الثورة التكنولوجية العالمية ومن أجل خدمة التنمية الإدارية والمستدامة فى الدول العربية.
- أن البوابة الإلكترونية للمحافظة إحدى العناصر الأساسية لبرنامج تحديث الإدارة بالعاصمة، وأن بوابة المحافظة الإلكترونية سبق حصولها على أفضل ثالث موقع على مستوى الجمهورية فى مسابقة الموقع المتميز وأن أعداد الزائرين لها فى تزايد مستمر من داخل وخارج مصر.
- أن جائزة درع الحكومة الإلكترونية هى مسابقة موجهة للدول العربية وتهدف إلى تعزيز مواقع الحكومة الإلكترونية وتشجيع الإبداع فى تصميم المواقع وتعزيز الروح الإبداعية والعقول الخلاقة العاملة فى المجال، وتبادل الخبرات فيما بينها للوصول إلى مواقع حكومية إلكترونية أفضل والاستمرار فى تحسين صورة خدماتها والاستفادة منها لخدمة المواطن والعمل على تشجيع بناء المزيد من المواقع بالوطن العربى، وأن جائزة درع الحكومة الإلكترونية مخصصة للمؤسسات والحكومات العربية.
- يتم منح درع الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى جائزة نقدية تقدر 20 ألف دولار للموقع الأول من خلال خمس جوائز فى الإبداع وهى " الإبداع البنىوى والتقنى والبصرى والتفاعلى والتصميمى".

اختارت مجلة «ذا بانكر» البريطانية المتخصصة فى الشؤون المالية والبنوك الدكتور يوسف بطرس غالى- وزير المالية- كأفضل وزير مالية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2009 :
كشف سيمون باريس رئيس الأسواق الناشئة بشركة SAP أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا عن أن السوق المصرى يأتى فى المرتبة العاشرة على قمة أولويات الدول الناشئة التى تستهدفها ساب خلال الفترة المقبلة . أضاف باريس فى تصريحات "اتصالات

اليوم" أن إستراتيجية الشركة خلال الفترة المقبلة هي أن تصبح شركة يحتذى بها بين كل الشركات ، مشيراً إلى أن المنطقة التي يقوم بإدارتها وتشمل 95 بلداً يتواجد بها 24 مكتبا إقليميا مؤكداً أن ساب تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال ثلاث دول رئيسية هي مصر والسعودية والإمارات حيث تعد مصر بوابة رئيسية لدول شمال القارة الأفريقية . . أشار أن الشركة أنهت من دراسة داخلية مؤخراً أكدت أن الدول الناشئة تنفق 1.3 % من إجمالي دخلها على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعن الحصة السوقية للشركة أكد بارييس أن الشركة تستهدف حجم سوق يصل إلى 700 مليون دولار أميركي وأن حلول ساب تخدم 15 % من حجم السوق المحلي . و حتى الربع الرابع من عام 2007 كانت الشركة تعمل من خلال شريك أعمال لها في السوق وفي منطقة الشرق الأوسط وهناك 52 شريك أعمال منهم 15 في السوق المصري وأغلبهم من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة .



تقارير عالمية :

- توقع تقرير أمريكي صدر مؤخراً عن مدى قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية وأن السوق المصري من أكثر الأسواق جذبا للاستثمارات وذلك لعدة أسباب منها :

- غنى السوق المصري بالمستهلكين .
- ما تقدمه الحكومة من حوافز للمستثمرين من خلال توفير الأراضي والكهرباء وغيرها من الحوافز التي تساعد على تسهيل إجراءات الاستثمار.
- أن وجود الأزمة المالية العالمية قد يساعد على انتقال الاستثمارات لأسواق الدول العربية بسبب أن مناخ الاستثمار في هذه الدول أكثر أمنا
- أن حدوث أزمة دبي قد يساعد أيضا على انتقال الاستثمارات الخليجية إلى مصر ولكن يجب إلا نعمل نحن على التخطيط للسيطرة على الاستثمارات الموجودة بدبي وإنما من الممكن أن تنتقل هذه الاستثمارات إلينا بشكل تلقائي.
- يجب أن نستغل الأزمة المالية العالمية لتحقيق تكامل اقتصادي على مستوى الدول العربية بمعنى أن نسعى إلى تحقيق تكامل بين اقتصاد الدول العربية وأن تتحول الاستثمارات العربية الموجودة في الدول الأوروبية إلى مصر وغيرها من الدول العربية خاصة وأن الكثير من الدول العربية تأثرت استثماراتها في هذه الدول بسبب الأزمة.
- يوجد بمصر الكثير من القطاعات الجاذبة للاستثمارات خاصة القطاع الزراعي ومجال استصلاح الأراضي في مجال الطاقة المتجددة والاستثمار السياحي بالتحديد السياحة الشاطئية وفي مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات حققت مصر به طفرة كبيرة مؤكداً أنه إذا تمت استغلال كل هذه الإمكانيات نستطيع ان نحقق مراكز أكثر تقدماً وأن يكون لنا موقع متميز على خريطة الاقتصاد العالمي .
- يحتاج دخول الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بذل جهد تنموي محلي حقيقي يساعد على زيادة الاستثمار المحلي وأن تخفيف الإجراءات أو الإعفاءات الجمركية كلها خطوات من الممكن أن تساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية ولكنها لا تكفي لأن عامل الجذب الأساسي للاستثمار الأجنبي هو أن يكون هناك اقتصاد ناجح يجذب الاستثمارات الخارجية .
- الفترة التي ازداد بها الاستثمار الأجنبي لم يكن بسبب تحسن فعلى في الاقتصاد المصري وإنما كان بسبب سعي بعض الشركات الأجنبية لشراء أصول موجودة بمصر.

- أعلن المدير التنفيذي المناوب وممثل مصر ودول التعاون الخليجي بالبنك الدولي أن البنك اختار مصر هذا العام وللمرة الرابعة على التوالي ضمن أفضل عشر اقتصادات في العالم تطبيق الإصلاح الاقتصادي ونموذجاً يجب أن يحتذى به على مستوى الاقتصاديات الناشئة عالمياً

مشيرا إلى أنه بذلك تصبح مصر وكولومبيا هما الدولتان اللتان يتم اختيارهما أكثر من مرة في هذا المجال على مستوى العالم. مصر ودولة الإمارات العربية هما الدولتان العربيتان اللتان تم اختيارهما هذا العام ضمن أفضل عشر اقتصاديات عربية ناشئة، و، وفقا لأحدث تقرير، نبه إلى المؤشرات الإيجابية التي تحققت في الاقتصاد المصري عام 2009 على الرغم من الأزمة المالية، حيث وصلت معدلات النمو إلى 4.9% وتم جذب استثمارات بلغت قيمتها 8.2 مليار دولار، مشيرا إلى أن البنك توقع أن يكون هناك تحسن في الاقتصاد خلال عام 2010 حيث سيقفز معدل النمو إلى 5.9% وانخفاض معدلات البطالة بنسبة 2.3% حيث كانت قد سجلت عام 2009 نحو 12%.

ثالثا: أخبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفوائد ميسرة في حدود 7% وأن توجه المنح للشباب .

-أكد الأمين العام للصندوق الإجتماعي أن لدى الصندوق أكثر من ألف مشروع تغطي جميع المجالات والصندوق قدم قروضا بنحو 6 مليارات جنيه ولدينا 860 ألف مشروع يعمل فيها مليونان و200 ألف شاب ونسبة التثغر لا تزيد على 1% ونتعامل مع 1200 مركز في 29 محافظة ونحو 3700 قرية والصندوق لا يمول من الدولة ولكن يمول بقروض . وقال أننا نمول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من 50 جنيها حتى 50 ألف جنيه .

-أكد هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية على أهمية التعاون المشترك بين الصندوق وهيئة البريد بهدف التوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر فى كافة محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى إنشاء آلية عملية ومبسطة لتيسير حصول المواطنين على قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية وإقامة العديد من المشروعات. أن الصندوق الاجتماعى للتنمية وبالتنسيق مع هيئة البريد سوف يقوم بتحديد المناطق المختارة لتنفيذ أنشطة الإقراض وفقا لعدة اعتبارات من أهمها الكثافة السكانية والفئات المستحقة وتقديم خدمات الإقراض للمواطنين من خلال التمويل الذى يقدمه الصندوق. وكشف سيف النصر عن دراسة الصندوق لإمكانية تأسيس مؤسسة مصرية أهلية أو الاستفادة من مؤسسة قائمة تقوم بتنفيذ عمليات الإقراض ومتابعتها وتحصيلها باستخدام منافذ مكاتب البريد. كما أن الصندوق سيتولى مهمة تدريب العاملين

- أكد تقرير الأعمال الذى أصدره الصندوق الإجتماعى للتنمية ، أن الصندوق قام بضح 13 مليار و62 مليون جنيه فى مختلف القطاعات التنموية ونجح فى توفير فرص عمل لأكثر من 2.8 مليون شاب وفتاه على مستوى الجمهورية ، والصندوق يوجه جميع الإمكانيات المتاحة للمشاركة فى دعم مجالات وخطط التنمية الشاملة التى تضعها الدولة والرامية الى رفع مستوى المعيشة للمواطنين ومحاربة الفقر من خلال إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة ومستقرة تشكل إضافة فعلية جديدة الى الناتج القومى وتسهم فى تحقيق الرفاهية وتدعيم اسس الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى فى البلاد وتمثل محاور العمل الرئيسية للصندوق فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، ودعم جهود الدولة فى تنفيذ برامج التنمية المجتمعية والبشرية ونشر فكر العمل الحر .

-فجرت مناقشات مجلس الشعب للمنحة الكندية المقدمة للصندوق الإجتماعى بمبلغ 4.7 مليون دولار كندى أى ما يعادل 22 مليون جنيه مصرى قضية مستقبل ومصير الصناعات والمشروعات الصغيرة فى مصر . فرغم أن مبلغ المنحة الكندية يهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر وخلق المزيد من فرص العمل للمشروعات الصغيرة . وحيث أن المنحة وغيرها من المنح السابقة تذهب فى غير الأغراض المخصصة لها ، وأضاف أن الفائدة الحالية تصل إلى 13% على قروض الشباب والمعوقات تاتى من البنوك وليس من الصندوق فلماذا لا يتم توحيد مصدر التمويل من خلال الصندوق الإجتماعى وأن تكون

المرشحين من الهيئة للاشتراك فى تنفيذ أعمال برنامج الإقراض المتناهى الصغرو هناك 1200 جمعية أهلية تتكامل مع الصندوق وهو يرأس الإتحاد العربى للمنشآت الصغيرة من 16 دولة عربية

-إفتح الأمين للصندوق الإجتماعى وكل من وزراء التنمية الإقتصادية والتنمية المحلية معرض الصندوق الإجتماعى للتنمية الأثاث والديكور "أيليت" لعرض عدد من المشروعات التى مولها الصندوق الإجتماعى من سجاد ومفروشات وأثاث ومستلزمات الأضاءة وقد حققت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثلثى الزيادة فى التشغيل عام 2007 بالمنطقة الصناعية المؤهلة وأن هناك تشجيعا مستمرا لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم اللازم لتلك المشروعات بهدف توسيع العمل وتوفير فرص العمل خاصة إحتياجات السوق المصرى للعديد من فرص عمل . .

- أعلن الأمين العام للصندوق الإجتماعى للتنمية صرف قروض ميسرة لنزلاء السجون بعد قضائهم العقوبة والتأكد من حسن السير والسلوك لمساعدتهم على إعالة أسرهم وفقا لبروتوكول التعاون بين وزارة الداخلية والصندوق الإجتماعى للتنمية . حيث تم رفع الحد الأقصى للقروض من مليون جنيه ألى 10 ملايين جنيه منها مليون جنيه بالقرض المباشر و8 ملايين جنيه عن طريق البنوك . كما تم إنشاء الشباك الواحد بجميع المكاتب الإقليمية بالمحافظات لإنهاء تراخيص 21 جهة حكومية من مكان واحد بالإضافة إلى سعى الصندوق لإقامة مكاتب فى أماكن التجمعات بالجامعات والنوادر ومراكز الشباب لترغيب الشباب لفتح مجالات العمل الحر والقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسيتم توقيع بروتوكول بين الصندوق والصين لإنشاء منطقة صناعية مصرية صينية لإنتاج صناعات مشتركة بين البلدين وتباع بأسعار رخيصة لتنافس أسعار المنتجات الصينية التى تباع بالقاهرة .

- وقع المصرف العربى الدولى وبنك القاهرة عقد قرض متوسط الأجل مدته 3 سنوات قيمته 100 مليون دولار يتيح البنك للإستخدام فى مشروعات البنية الأساسية . وهذا القرض يعد الثانى فى إطار سلسلة القروض التى تم تخصيصها للبنوك المصرية . وأكد العضو المنتدب للمصرف العربى الدولى أن المصرف وقع مؤخرا عملية مشاركة كبيرة فى مشروعات التنمية ووجود بنك القاهرة فيها شجعنا للدخول شريكا قويا بالإضافة إلى المشروعات الإستثمارية الكبرى مثل المقاولات والحديد والصلب . والبنك لديه خطة مستقبلية للدخول فى مشروعات البترول والبتروكيماويات والإتصالات والطيران وتمويل المشروعات الضرورية للتنمية الشاملة .

- أعد بنك التنمية الصناعية والعمال خطة للتوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر وأن البنك يستهدف الوصول بمحفظته الموجهة للقروض متناهية الصغر إلى 200 مليون جنيه بحد أقصى 75 ألف جنيه للقرض وأضاف أن البنك سيتبع أساليب جديدة للتعامل مع هذه المشروعات سواء من حيث أسلوب تحليل مخاطر الإئتمان أو نظام تحصيل الأقساط ، وتعاقد البنك مع شركة متخصصة لتسويق هذه النوعية من القروض .. تتولى توجيه العملاء المناسبين للبنك لتمويلهم وتتولى أيضا تحصيل أقساط القروض للبنك ومن المتوقع أن يصل عدد عملاء البنك فى هذا القطاع نهاية العام إلى 750 عميلا .

- وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولى على إتاحة قرض بمبلغ 300 مليون دولار لمساندة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل تأكيداً لدورها الحيوى فى إيجاد الوظائف والنمو الإقتصادى فى مصر وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر محركا أساسيا لإيجاد الوظائف والنمو الإقتصادى فى بلدان الأسواق الناشئة وهى تسهم من هذه البلدان

فى تنوع مصادر نمو الإقتصاد وتلعب دورا فى تنمية القطاع الخاص .

- أثار قرار رفع الحد الأقصى لرؤوس أموال الشركات المقيدة ببورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 100 مليون جنيه ، ردود أفعال متفاوتة ، فقال بعض الخبراء أن توقيت صدور القرار كان مثيرا للدهشة مؤكداين ضرورة وجود علاقة تكاملية بين كل من البورصة الرئيسية وبورصة النيل . وفى الوقت نفسه أكد فريق آخر أن هذا القرار جيد للغاية لأنه يسهم فى ضم شريحة جديدة من الشركات للقيد ببورصة النيل مطالبين بعدم زيادة الحد الأدنى للقيد بهذه البورصة حتى لا تكون هناك عقبات أمام الشركات الصغيرة الراغبة فى القيد بهذه البورصة . والعلاقة بين البورصة الرئيسية وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علاقة تكاملية مشيرا لبداية فكرة بورصة النيل وبدء أنشائها وسعى وزارة الإستثمار لتنشيطها وتفعيلها وتذليل العقبات التى تواجهها كان التفكير بأن 80 % من المشروعات فى السوق المصرية صغيرة ومتوسطة الحجم وبالتالي بدأ التفكير فى توفير وسيلة للتمويل من ناحية يقابلها فى الفائدة التخارج بالإضافة لتداول حقوق ملكية هذه الشركات . وأوضح أن الحد الأقصى لرؤوس أموال الشركات المقيدة ببورصة النيل كان مليوناً ثم رفعه إلى 100 مليون مما يستوجب رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات المقيدة بالبورصة الرئيسية ليصل للحد الأقصى لشركات بورصة النيل وهو 100 مليون جنيه . أن قرار رفع الحد الأقصى لبورصة النيل جاء للحد من التلاعبات التى تتم فى أسهم الشركات خاصة الصغيرة وبالتالي كان من الضرورى رفع الحد الأدنى للشركات المقيدة بالبورصة الرئيسية لإيقاف تلك التلاعبات .

- أكد وزير التنمية المحلية أن الوزارة تسعى إلى زيادة موارد التنمية المحلية التمويلية للوفاء بطلبات القروض المتزايدة لتنفيذ مشروعات صغيرة مولدة للدخل وتوفير فرص عمل منتجة لفئات الأكثر احتياجا .

وأشار الوزير إلى موافقة الصندوق على تمويل 1074 مشروعا صغيرا بإستثمارات قيمتها 4 ملايين جنيه فى 401 قرية فى 21 محافظة والموافقة تتضمن تمويل 785 مشروعا من موازنة الصندوق بإستثمارات 3 ملايين جنيه لصغار المقترضين وتمويل 289 مشروعا فى 7 مراكز بمحافظة سوهاج بإستثمارات قيمتها مليون جنيه من المخصص الإئتماني لتمويل المشروعات الصغيرة والممول بقرض من البنك الدولى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية . والصندوق يخصص سنويا حوالى 30 % من حجم القروض الممنوحة لمشروعات المرأة المعيلة .

- أصدر محافظ 6 أكتوبر قرارا بتشكيل مجلس إدارة جهاز الحرفيين والصناعات الصغيرة للمحافظة يختص بوضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة بإنشاء المدينة والصناعات الصغيرة، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس المحافظين بشأن نقل جميع الحرفيين والأنشطة المقلقة من داخل المدن إلى مدينة الحرفيين والرقابة والمتابعة على أعمال الجهاز التنفيذى لمدينة الحرفيين والصناعات الصغيرة ووضع القواعد العامة لتنمية وتطوير المدينة كما يختص المجلس باعتماد تقسيم مدينة الحرفيين إلى قطاعات حسب نوعية الأنشطة المطلوب تسكينها ووضع القواعد العامة لتخصيص مساحات الأراضى للمشروعات أو الورش التى تقام بمدينة الحرفيين ، واقترح تنظيم جهاز الحرفيين والصناعات الصغيرة واعتماد قرار من المحافظ بصفته رئيس مجلس الإدارة ووضع أسس وضوابط سداد قيمة الأراضى للورش والمشروعات والقواعد العامة لتسعير المجلس الشعبى المحلى للمحافظة، وذلك فى إطار القوانين والقرارات المنظمة وأعداد أسس ومواصفات اشتراطات البناء بمدينة الحرفيين وفقا للقانون ووضع خطة توصيل المرافق والخدمات لمدينة الحرفيين والصناعات الصغيرة وتطويرها طبقا لاحتياجات الحاحا .

- أكد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الذى أعلن فى بيروت عام 2009 أظهر أن نسبة البطالة بلغت 66 % فى بعض الدول العربية بما يعادل 25 مليوناً هي أعلى معدلات فى العالم وأشار إلى مجموعة من الحلول التى يمكن الإعتماد عليها للحد من ظاهرة البطالة فى الوطن العربى ومنها :

- القضاء على الانفجار السكاني.
- وتحسين مستوى التعليم .
- تشجيع الإستثمار وزيادة المشروعات الصغيرة وتدعيمها من قبل الحكومة مؤكداً أن القضاء على البطالة سيساهم بدوره فى تحقيق الإستقرار الأسرى وأجمعوا على أن هجرة العقول هى الأخطر حيث يهاجر الشباب بحثاً عن التقدير والإمكانات اللازمة للبحث العلمى .

- ناقش مجلس الشعب شروط القرض المقدم من بنك التنمية الأفريقى بقيمة 40 مليون دولار أمريكى (220 مليون جنيه مصرى) والمخصص لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة العاملة بنظام حقوق الإمتياز التجارى (الفرنشايز) فى مصر بصفته آلية فعالة لتنمية وإزدهار تلك المشروعات وإيجاد فرص عمل جديدة ، وقد وافق المجلس على القرض الذى يتيح تمويل مشروعات صغيرة توفر مل يزيد على 7 آلاف فرصة عمل ، وترجع أهمية هذا القرض والإتفاقيات الدولية التى يقوم بها الصندوق الإجتماعى للتنمية فى إيجاد فرص عمل جديدة تخدم الإقتصاد الوطنى وترفع مستوى الدخل للمواطنين المستفيدين من تلك المشروعات ، و أن مسئولية رد تلك القروض تقع بالكامل على الصندوق الإجتماعى للتنمية الذى يعمل على تشغيلها كقروض ميسرة للمشروعات الصغيرة ويكون مسنولاً أمام الجهات المقرضة برد تلك الأموال تبعاً للإشتراطات والقواعد المعمول بها والمتفق عليها .

- تبنت إستراتيجية الجمعية المصرية لشباب الأعمال إنشاء أول جمعية مصرية لصناديق الإستثمار المباشر تهدف الى توفير أدوات تمويل غير تقليدية تشجيعاً للمشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم، وتأتى مبادرة إنشاء الجمعية فى ظل تحديات كبيرة أمام سوق المال فى مصر حيث يحتاج الوضع الراهن الى ثورة تشريعية لا بد أن تسرع فى تحقيقها بالتعاون مع الجهات التشريعية وأولهما وزارة الإستثمار كما طالبت الجمعية بضرورة :

- منح البنك المركزى مزيداً من التسهيلات والقرارات التى تحفز البنوك على.
- إلغاء رسوم تسجيل هذه الشركات فى بورصة النيل.
- ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدخول فى شراكات معها فى مجال التسويق أو الإدارة أو التنظيم أو مشكلات نقص المعلومات .
- إصدار دليل إسترشادى للشركات الصغيرة والمتوسطة يتضمن وسائل التمويل المتاحة فى البنوك من خلال عقد سلسلة من الندوات مع الخبراء والمهتمين بقضايا التمويل وصناديق الإستثمار المباشر ورأسمال المخاطر والتى لها تأثير مباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة .

- أكد رئيس مجلس الشورى الأمين العام للحزب الوطنى أهمية نشر المشروعات الصغيرة بالمحافظات للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين والحرفيين من خلال العمل الحر مشيراً إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة الأكثر التزاماً فى سداد القروض مقارنة بأصحاب المشروعات الكبرى . طالب الصندوق الإجتماعى بزيادة جهوده فى تمويل مشروعات الشباب للعبور من الأزمة المالية وتوفير فرص عمل جديدة . وقال الأمين العام للصندوق إن نسبة التعثر بين مشروعات

تحديد سعر الفائدة التي سيتم دفعها مقابل القرض ، ولا بد أن يعكس سعر الفائدة للقرض تكلفة الإقراض .

تعانى العديد من المؤسسات التجارية والصناعية الصغيرة من ضعف فرص تمويلها لمواصلة نشاطها وهو ما يفرض ضرورة القيام بحملات ترويجية واسعة من رجال الأعمال أنفسهم لنشر ثقافة تمويل هذه المؤسسات التي تبحث عن أى منفذ ليس بهدف التوسع ولكن لضمان الإستمرارية . هذا ما أكده المهندس حسن الشافعى عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين مشيراً إلى أنه مازالت المؤسسات العملاقة هي التي تستأثر بأى دعم تشريعى أو مالى بينما تواجه المشروعات الصغيرة مشاكل متعددة قد يكون حلها بسيطاً إلا أن عدم الإعتراف بأهميتها هو الأمر الذى أدى لتراكم تلك المشاكل . وبالتالي فأنها تحتاج إلى "نظرة" من الحكومة . وأضاف أن محدودية النشاط يعد ضماناً كافياً للحصول على تمويل نظراً لأن ذلك يترتب عليه محدودية الخسائر وهو ما تحتاجه أى جهة تقوم بالتمويل خاصة بعد الأزمة المالية .

- تنفذ الحكومة فى الوقت الحالى إجراءات كفيلة بزيادة النهوض بفرص العمل فى البلاد العربية وذلك بتحسين القدرة التنافسية للعامل المصرى من خلال مراجعة برامج التدريب والتدرج المهنى لتحسين مستوى المهارات للشباب لتستجيب للإحتياجات المستجدة لسوق العمل ، وقد أكدت وزيرة القوى العاملة والهجرة أمام المؤتمر العربى بالمنامة على أهمية التدريب المهنى وأهمية العمل الحر باستخدام الإرشاد الوظيفى للشباب وعند منحهم قروضا من خلال الصندوق الإجتماعى للتنمية المشروعات الصغيرة وإدارتها ، وتقديم المشورة الفنية والتسويقية لهم والعمل على تذليل العقبات التي تواجههم .

- أكد رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال أن الجمعية ستعقد مؤتمراً للإعلان عن إصدار أول دليل للمشروعات الصغيرة

الشباب 1% فقط وفى مشروعات المرأة صفر وذلك نتيجة للمتابعة والتوريد والتسويق والدعم الفنى من الصندوق لأصحاب المشروعات الصغيرة . وتم تخصيص 2.5 مليار جنيه لهذا العام لتوفير 350 ألف فرصة عمل جديدة لشباب الخريجين والحرفيين بزيادة 30 % من فرص العمل للعام الماضى .

- وصف اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورؤساء الجمعيات والمستثمرين إجراءات الحصول على التمويل من الجمعيات الأهلية والجهات الأجنبية المانحة للقروض بأنها (سهلة) بالرغم من إرتفاع سعر الفائدة علاوة على التسهيل السريع الممنوح للمشروع على عدة مراحل اثناء إقامة المشروع وتخصيص المعارض لبيع المنتجات المطلوبة بناء على الدراسة الشاملة قبل بدء المشروع ، كما أكدوا أن الأساليب التي يمكن أن تستفيد منها الجمعيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من تمويل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال والذي يضرب البيروقراطية ويحقق النجاح على الرغم من فائدته المرتفعة والتي تصل الى 30% ورغم ذلك تبلغ نسبة السداد الى 98% . وترجع سرعة التمويل والسداد الى آلية العمل التمولي المتبعة ونظام الجمعيات المقرضة والخدمات التي تقدم لصاحب المشروع علاوة على العامل النفسى وهو الإقتراب من العمل والأسواق التي تفتح لبيع المنتج لصاحب المشروع ، ويرجع سبب إرتفاع الفوائد على القروض الممولة من الجمعيات الأهلية هو رفض اصحاب المشروعات أى ضمانات تعجيزية أو قيود تطلبها البنوك ، فالقروض التي يأخذها اصحاب المشروعات تعتبر راس مال اساسى للجمعيات الممولة وبذلك فإن العائد على راس المال لا بد أن يكون مرتفعاً ولا بد أن يكون دوران رأس المال بسرعة وهناك تشريعات جديدة تصدرها وزارة الإستثمار تجعل القطاع الخاص الجهة الرئيسية للتمويل وسيتم إصدار قانون وتشريع على أساس

والمتوسطة للتعامل مع البنوك ، وأكد أن هناك إجراءات مشجعة لنمو هذا القطاع منها إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مبادرة البنك المركزي فى إعفاء البنوك التى تمول مشروعات متوسطة وصغيرة من نسبة الإحتياطي 14 % . وإن حجم صناعة التأجير التمويلي فى نمو مستمر وصل اليوم إلى أكثر من 20 مليار جنيه . والتضخم أداة مهمة فى التمويل فى ظل التوسع فى العمليات التصديرية ومشاكل التحصيل ورفض معظم المشترين فى أمريكا مثلا وأوربا فى التعامل بالإعتماد المستندى .

• اتفاقيات وبروتوكولات :

- وقعت الهيئة القومية للبريد والصندوق الاجتماعى للتنمية بروتوكولا للتعاون المشترك، بهدف التوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر فى كافة محافظات الجمهورية وإنشاء آلية عملية ومبسطة لتيسير حصول المواطنين على قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية لإقامة تلك المشروعات، يهدف البروتوكول إلى تعاون الطرفين فى تقديم خدمات الإقراض للمواطنين من خلال التمويل الذى يقدمه الصندوق، مستغلين فى ذلك الانتشار الواسع لمكاتب البريد فى كافة أنحاء الجمهورية والتى تبلغ أكثر من 3700 مكتب بريد، كما سيتم من خلال هذا البروتوكول الاستفادة من قاعدة بيانات عملاء الهيئة للترويج لأنشطة الصندوق بين الفئات المستهدفة، وذلك من خلال إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة للحصول على القروض متناهية الصغر ومتابعة إجراءات الصرف بما يتفق مع

سياسة الصندوق الاجتماعى للتنمية، وبما يحقق تنفيذ برنامج تنموى شامل يغطى مختلف محافظات الجمهورية ، إن تنفيذ هذا البروتوكول يأتى ضمن الأنشطة المجتمعية المختلفة التى يقدمها البريد المصرى لتحقيق دوره كمؤسسة مجتمعية تحوز على ثقة كافة فئات المجتمع فى تقدم العديد من :

▪ الخدمات المالية والبريدية من خلال مكاتبها المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية المساهمة فى تنفيذ مشروعات اجتماعية تهدف إلى زيادة فرص العمل ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادى.

▪ رعاية المشروعات والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالتنسيق مع المؤسسات المعنية العاملة فى المجتمع.

و سوف تقوم الهيئة القومية للبريد باختيار مكاتب البريد التى سيتم من خلالها تنفيذ هذا البرنامج وتحديد اشتراطاتها من حيث الكثافة السكانية وتوافر الفئات المستهدفة والصبغة التجارية والسمات الخاصة بالمنشآت القائمة، كما يتضمن البروتوكول قيام الصندوق الاجتماعى بتمويل مشروعات لتقديم الخدمات البريدية بنظام الامتياز التجارى.

رابعاً: دراسة العدد



أثر النهضة التكنولوجية علي صناعة المشروعات الصغيرة

من خلال اللقاءات مع أصحاب المشروعات الصغيرة في الندوات وورش العمل ومن خلال الدراسات التي تم الإطلاع عليها تبين ضعف استخدام التكنولوجيا في هذه المشروعات وعدم استفادتها من الدعم الفني التي توفرها الجهات المعنية وهو ما أثار ضرورة البحث على حلول لهذه المشكلة.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا

- ◆ هي المعرفة الجديدة التي أمكن تحويلها إلى منتجات أو طرق إنتاج أو خدمات أو هياكل تنظيمية .
- ◆ هي مجموعة المعارف والمهارات المستعملة لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها وتوزيعها.
- ◆ أي ان التكنولوجيا هي الحزمة التي تتضمن تصميمات المنتج وتقنيات الإنتاج والمعالجة الصناعية وأنساق الإدارة المستخدمة في تصنيع منتج معين.
- ◆ كما أنها ذلك النسق العرفي بين العلم من ناحية والصناعة من ناحية أخرى
- ◆ ان التكنولوجيا لا يقتصر دورها على الإجراءات والأبحاث بل هي المعرفة في مفهومها الشامل .

ظهرت في الفترة الأخيرة خطورة التقدم التكنولوجي على المجتمعات النامية حيث تقلص دور هذه المجتمعات من حيث حجم إنتاجها وسعة أسواقها ورخص عمالتها وذلك لأن التكنولوجيا لم يكن لها وجود من قبل.

بعد ظهور هذا البعد التكنولوجي ظهر معه القيم المبتكرة بدلا من القيم المضافة وأصبح الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة شاسعا ويزداد عاما بعد عام.

ثانيا : إستراتيجية التنمية التكنولوجية والمراحل التاريخية للتنمية التكنولوجية

- ◆ تحظى الدول المتقدمة بتجارب واسعة في مجال التنمية الصناعية والتقدم التكنولوجي وتسعى الدول النامية الى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التنمية مع مراعاة ان تناسب هذه التكنولوجيا مع بيئتها المحلية والأهم من ذلك أن تتعلم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الدروس المعروضة أنفا، وهذا يعني تقدير "مواردها المعرفية" وإعادة هندسة عملياتها الإدارية والتشغيلية، بغية التمكن من استخدام الموارد المعرفية الموجودة داخل الشركة، بمزيد من الفعالية، معتمدة في ذلك كلما أمكن، على المتاح من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.
- ◆ يتضمن هذا البحث قضية علي قدر كبير من الأهمية ذات أبعاد محلية ودولية وقد صارت مؤخرا محورا للنقاش في كثير من المحافل الاقتصادية والصناعية .

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التكنولوجيا للمشروعات بوجه عام والمشروعات الصغيرة بوجه خاص 000 ومدى التطور الذي لحق بالنهضة التكنولوجية في الفترة الأخيرة .

مشكلة البحث

التكنولوجيات المتقدمة وتميزت عملية النقل بجهود مكثفة لتقييم واختيار أنسب التكنولوجيا والعمل علي استيعابها وانتشارها بكفاءة وتطويعها للظروف المحلية وإدخال التحسينات عليها وخلق معرفة جديدة هي في نهاية الأمر نقطة البداية لتكنولوجيا يابانية .

لقد حققت اليابان تفوقا هائلا في تطويع وتطبيق الاكتشافات مما أعطاهما السبق الصناعي والتجاري في أكثر من مجال من مجالات التكنولوجيا الجديدة المعتمدة علي اكتشاف الغير الذين فشلوا في تطويرها أو تأخروا في ذلك.

أن النمط الثاني رغم افتقاره إلى قاعدة التنوير وإفرازاتها من تطور سياسي وإرساء القاعدة الفكرية للمبادرة والابتكار والمنافسة (التي بدأت بها أركان الثورة الصناعية في الغرب) لكنه أفضى هذا النمط آليات ومهارات أخرى ملائمة لظروفه واحتياجاته، لقد ارتكز هذا النمط علي نهضة تعليمية وتدريب وبعثات للحصول علي أعلى مستوي من المهارات والخبرات المتقدمة.

المرحلة الثالثة

أن دول الفوج الثالث أو النمط الثالث الذي يقتحم مجال الثورة الصناعية والتكنولوجية ونحن في القرن الواحد والعشرين وما يفرضه من تحديات في ظل النظام العالمي الجديد ومولود ته العولمة والواقع يشير أيضا إلي أن معظم الدول النامية من دول الفوج الثالث.

يتحكم الاقتصاد العالمي الطاغي في سياسات واختيارات وآليات الفوج الثالث من خلال البنك الدولي ونادي باريس واتفاقات التعاون الثنائي والإقليمي ولكن كل هذا لا يلغي كل النواذ وإن بدأت أكثر تكلفة وأعد ممارسَة.

والسؤال المطروح الآن هل يمكن لدول الفوج الثالث أن تحاكي دول النمط الأول والثاني أصحاب ثورة التنوير ثم الثورة

لا يتوافر حتى الآن علي المستوي الكوني نظريات محققة توضح وتصف بطريقة سليمة الدور الذي يلعبه العلم و التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية وبالتالي ليس هناك منهجا علميا سليما للتخطيط التكنولوجي للتنمية كما أنه لا يوجد نموذج دولي معين لصياغة الاستراتيجية التكنولوجية يمكن تطبيقه في كل دول العالم .

أما عن استراتيجية التنمية التكنولوجية فهي تقوم علي عدة محاور أساسيه :

- ◆ الابتكار
- ◆ المحاكاة والتقليد (الهندسة العكسية)
- ◆ الفهم العميق واكتساب الخبرات المتقدمة في تحقيق سلسلة عمليات الابتكار والتطبيق (البحوث _ التطوير)
- ◆ النظر إلى التنمية التكنولوجية علي أنها مشكلة اقتصاد سياسي بالدرجة الأولى
- ◆ الربط بين التنمية والابتكار

ويوجد ثلاث مراحل للتنمية :

المرحلة الأولى

بدأت الثورة التكنولوجية في القارة الأوروبية بثورة التنوير التي انطلقت إلي الفراغ الاستراتيجي والاقتصادي في مستعمرات العالم الجديد والقديم منذ حوالي ثلاثة قرون .. اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين علي نقل الاكتشافات العلمية الأوروبية وتطبيقها وتسويقها ولم يكن لها دور تنافسي في البداية.

المرحلة الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية لم تتجه اليابان إلى محاكاة قواعد التكنولوجيا التي أرسنها أوروبا وأمريكا بل أرسنت قاعدة المعجزة اليابانية التي اعتمدت علي نقل

الصناعية والاحتكار لمصادر المواد الأولية والأسواق والأيدي العاملة الرخيصة امتداد ثلاث قرون من الاستعمار بمعنى ان يكون ركيزة الملاحقة الملحة والبالغة الصعوبة هي ابتكارات المعاهد والمراكز البحثية والجامعات الأكاديميات؟

أم أن يؤخذ بنمط دول الفوج الثاني حيث ينضج فيها البنيان الاقتصادي العلمي والتكنولوجي ثم يلي ذلك الابتكارات والاستكشافات والمعرفة لمراكز ومؤسسات البحث العلمي والجماعات .
أم أن نتخطى الفجوة في المعرفة والتكنولوجية باتباع الأسلوبين معا بمعنى البحث والتطوير محليا جنبا إلى جنب مع نقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها وتطويرها وخلق معرفة جديدة تكون مع معطيات البحث والتطوير الأساس لخلق تكنولوجيا محلية.

ثالثا: التكنولوجيا التقليدية و الجديدة والمستحدثة
وسمات التكنولوجيا المتقدمة

ان التكنولوجيا القديمة لا تتطلب اكتشاف مبادئ علمية جديدة لكن العمل في مجال تطويرها يعتمد علي جانب كبير من الأهمية، ومن ثم فهي تمثل الحقل التقليدي للمهارات التي تستخدم فيها ما سبق أن توصل له البحث العلمي من قبل ويراعي فيها مجال التصميم وجودة الصنع.

تتطلب التكنولوجيا الجديدة والمستحدثة خبرة راقية في العلوم الأساسية (الفيزياء، الرياضه، الكيمياء، البيولوجيا، العلوم الطبية الأساسية) وعموما فليس هناك تميز مطلق بين التكنولوجيا القديمة والمستحدثة.

اتجاهات التكنولوجيا

◆ سرعة التقدم في الابتكار خصوصا في التكنولوجيا الجديدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والموارد الجديدة، كما أن التنافس الشديد لتوسيع الأسواق كان القوة الدافعة لعمليات الابتكار والتي بدورها خلقت زيادة فيه وطلب علي البحث والتطوير والعمل التصميمي .

◆ طبيعة التكنولوجيا الجديدة تجعلها قابلة للتطبيق في قطاعات وأنشطة مختلفة فمثلا تكنولوجيا المعلومات تجد استخدامات في التصنيع والاتصالات والأنشطة الخدمية تغير من مكان العمل وطرق تنفيذه.

◆ ان الزيادة في استخدام البرمجة من خلال أدوات وأجهزة تحكم قضت علي الميزة النسبية للعماله الرخيصة كعامل من عوامل المنافسة وأوجدت الحاجة إلي مهارات متخصصة في المصانع والخدمات.

◆ تعرضت نظم الإنتاج لتغيرات جوهرية وذلك بسبب إدخال ممارسات جديدة مثل التحكم في الجودة الكلية والالتزام بتوريد المكونات في الوقت المحدد والتي أصبحت جزءا من نظام الإنتاج كما أن التكنولوجيا الجديدة تسمح بتجديد الأنشطة الصناعية والتي نظر إليها في كثير من البلاد علي أنها أصبحت قديمة مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الصلب .

◆ القدرة التنافسية الصناعية لأي بلد لا تعتمد بالضرورة علي قدرة شركة بعينها ولكنها لا بد أن تعتمد علي القدرة التنافسية للنسق الصناعي في تلك البلد.

رابعا: مصر وحتمية التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة

بجانب الموارد الطبيعية ورأس المال ، تعتمد عملية التنمية التكنولوجية كركيزة أساسية للتنمية الشاملة علي ثلاثة موارد أساسية هي:

- ◆ الأفراد
- ◆ المعرفة والماكينات
- ◆ إدارة (تيسير) هذه الموارد بأسلوب علمي سليم في ظل مناخ مناسب لتقدم العلم.

السياسة التكنولوجية التي تمثل الإجراءات العلمية لتنفيذ استراتيجيتها يجب أن تأخذ في اعتبارها عنصري التكامل الرأسي والأفقي لهيكل الإنتاج بمعنى أن تستطيع القطاعات الإنتاجية توفير احتياجاتها علي مراحل وفي غيبة مثل هذه السياسة يصبح الاقتصاد القومي لاحقا (أو تابعا) للتطور التكنولوجي في الاقتصاد الخارجي .

يمكن أن يتم نقل التكنولوجيا لصورة تحمي الاقتصاد والموارد الوطنية إلا من خلال سياسات ومؤسسات قومية تضبط مساره مع تخطيط شامل والقدرة التفاوضية لحيازتها وكذلك القدرة علي استيعابها مما يؤدي إلى تحقيق هدف الاعتماد علي الذات تكنولوجيا.

تعتبر مصر من قلائل الدول النامية التي تمتلك مقومات الصناعة المتطورة مثل الصناعات الإلكترونية ولا يلزمها إلا إعادة ترتيب الأوراق لتظهر الصورة متكاملة .
امتلاك مصر التكنولوجيا المتقدمة أصبح حتميا للأسباب الآتية:

1. المكون التكنولوجي أصبح هو المكون الحاكم والمتحكم في العملية الإنتاجية في عالمنا المعاصر فالنطور التكنولوجي مسنول عن حوالي 90% من القيمة المضافة.

2. القدرة التكنولوجية القومية تمثل موردا غير محدود بعكس الموارد الطبيعية

3. زيادة عدد السكان زيادة كبيرة.

4. تغير أنماط الاستهلاك وزيادتها.

5. مصر تمتلك البنية الأساسية البشرية والمؤسسة لتحقيق إنجازات حاسمة في هذا المجال .

بدأت مصر برنامج لزيادة الدخل القومي وتعظيم الصادرات لتعجيم الفجوة بين الصادرات وحجم الواردات وتحسين مؤشرات الاقتصاد المصري.

السمات الرئيسية للوضع الدولي الراهن

هناك بعض السمات الرئيسية التي اختص بها الوضع الدولي يجب مناقشتها والاهتمام بمفهومها ودلالاتها وتأثيرها على الاقتصاد المصري التنمية الشاملة وهذه السمات هي:

1. دمج النموذج التنموي بالنموذج التكنولوجي إذ أصبحت العملية الإنتاجية غزيرة العلم كثيفة التكنولوجيا مع كثافة المعرفة الخاصة بالإنتاج باستخدام التكنولوجيا القائمة علي العلم أصبحت

التكنولوجيا ينظر إليها كاستثمار للمنافسة لا كتكلفة للتحديث . ومن ثم أصبحت الرباط الحيوي بين التجارة والتنمية.

2. الأهمية المتزايدة للتجارة في عالم جديد يتسم بالتوسع في النظم العالمية للإنتاج 0 الأمر الذي يدعو الدول النامية ومنها مصر لبذل جهود أكثر إذا ما أرادت أن تتلافى التهميش..

3. اتجاه قوي نحو الانفتاح وإعادة تنظيم الاقتصاد وإنهاء استراتيجيات بديل المستورد والتوجه نحو استراتيجيات التصدير بالنسبة للدول النامية.

الإقلال من الدور الحكومي وانحصار مصروفات الحكومة والتوسع في عمليات الخصخصة للخدمات والشركات العامة.

4. تجديد الدعوة للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للمال والسوق والتكنولوجيا وإدارة المعرفة.

5. الاهتمام بالبيئة والنظر إليها كبعد جديد في التنمية.

خامسا: الارتقاء بمنظومة العلم و التكنولوجيا والصناعة في مصر

تشير كثير من الدراسات ويؤكدها الواقع أن منظومة العلم والتكنولوجيا تحتاج إلي تغيير كبير حتى تستطيع أداء دورها كآلية من آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتجسد هذه التحديات في:-

1. وضع وتنفيذ سياسة للتنمية العلمية التكنولوجيا في إطار الأوليات السياسية والنظر إلي دور البحث العلمي المصري في التنمية التكنولوجيا كقضية اقتصاد سياسي من الطراز الأول.

2. الإدارة العلمية وما تتطلبه من تطوير فكر وكيانات وأساليب إدارة البحث والتطوير وتسويق نتائجه واختيار قياداته وأفراده، والبحث عن مصادر تمويله والقوانين واللوائح التي تحكم أنشطته وربط أهدافه بالإستراتيجيات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

العالم الخارجي حتى يمكن إحداث الممارسة
الخلافية للعلم وابتكار نظم جديدة للإدارة
والإنتاج.

المؤسسات البحثية و نقل التكنولوجيا

تبنت الحكومة المصرية سياسة تخفيف قبضتها
الرقابية علي واردات التكنولوجيا و امتنعت من
إصدار أي قوانين يكون من شأنها الحد من
دخول التكنولوجيا الأجنبية إلا أنه إلى الآن لا
تلعب مؤسسات العلم التكنولوجي الوطنية دورا
هاما في مجال التأثير علي نقل التكنولوجيا ولا
توجد هناك محاولة هامة لدمج التكنولوجيا
الأجنبية في النسيج المصري.

سادسا: خطة تطوير وتحديث وتنمية القدرة
التنافسية للصناعة المصرية

تهدف خطة التطوير والتحديث للصناعة التي
تخطط الحكومة المصرية لتنفيذها في المستقبل
القريب إلي تقديم مشاركة فعالة في تطوير
وتنمية القدرة التنافسية للشركات الصناعية
المصرية وتقوية قدرتها علي مواجهة
التحديات الناتجة من العولمة بصفة عامة
والمشاركة الأوربية بصفة خاصة سواء كان
ذلك في مواجهة الأسواق أوفي مواجهة
المتغيرات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة أي
أن الخطة تهدف إلى تقليل الفجوة التنموية بين
مصر ودول العالم المتقدم والتحديث والارتقاء
والتنوع والتنافسية العالمية لهيكل الصناعة
المصرية فضلا عن الاتقاء بالموارد البشرية.
ان الخطة تتوافق تماما مع السياسات
الاقتصادية المحددة من الحكومة المصرية
والمتمثلة في:

- ◀ سياسة الخصخصة.
- ◀ الدعم والمعونة للقطاع الخاص بصفة
عامة وللشركات والمشروعات الصغيرة
والمتوسطة بصفة خاصة.
- ◀ تبسيط الإجراءات والتشريعات .
- ◀ تحرير التجارة.

3. القوي البشرية وتطوير مواردها
ومعالجة النقص في المهارات الخاصة
للارتقاء بالبحث العلمي إلي مرتبة الجدارة
في التطبيق التجاري وذلك باستكمال
الحلقات الناقصة والتخصصات البينية في
سلسلة الأداء علي مستوي البحث المعمل
حتى مرحلة بناء حزمة من المعلومات
العلمية والتكنولوجية الاقتصادية المتكاملة.
4. الموارد المالية والعمل علي زيادتها
والبحت عن مصادر تمويل بجانب التمويل
الحكومي من خلال القطاع الخاص والقطاع
الاستثماري ومن الخارج وكذلك من خلال
خصخصة أداء بعض الأنشطة في
مؤسسات البحث والتطوير وإنشاء شركات
تتبع مؤسسات البحث والتطوير ولها
خصائص القطاع الخاص.

5. الاستجابة لإشارات السوق وأتباع
سياسة العرض الذي يخلق الطلب أي
سياسة طرق الأبواب للتعرف علي
الاحتياجات والاتجاه نحو عقد ارتباطات
استراتيجية مع المستثمرين من القطاع
الخاص الوطني والتركيز علي أنشطة
البحث والتطوير التي تتعامل مع
التكنولوجيا المتطورة والإسهام في
الاتفاقيات الاقتصادية التي تعقدها الدولة
مع الدول الأخرى.

6. القضايا والاتجاهات الهامة للعلم
التكنولوجي والتي يجب التعامل معها
مستقبلا مثل التعاون العلمي (عولمة العلم)
والفجوة بين علماء الدول المتقدمة وعلماء
الدول النامية، واستدامة الجهود العلمية
والتكنولوجية وتحديد أولويات البحوث
وترشيد التمويل واتفاقية التجارة المرتبطة
بحقوق الملكية الفكرية.

7. الطموح القومي للعلم وإرساء أركانه
من خلال سياسات بعيدة المدى تهتم ببناء
العلم ورعاية العلماء وإعطائهم الفرصة
للإسهام في تنمية المجتمع والانفتاح علي

◆ تشجيع الاستخدام الكامل للطاقة التكنولوجية والفنية القائمة.

4-مساعدة المنظمات التي لا تهدف إلى الربح والعاملة في مجال خدمات شبكات الاتصال علي دفع وتطوير القدرات الإدارية والفنية للمشروعات الصغيرة .

5- مساعدة الإدارة المحلية والمنظمات الأهلية في تنمية مشاريع صغيرة تساهم في تجاوز العقبات التي تواجه الصناعات المحلية .

6-حفز النظام المصرفي علي خلق وتنشيط آليات التمويل المنافسة مع التقريب بين التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتلك المشروعات الكبيرة.

7-تدعيم قدرات القطاع الخاص في مجالات الخدمات الاستشارية والتشجع علي قيام أنشطة مشتركة في مجال نقل التكنولوجيا .

المحور الثاني:- هو محور تنمية القدرات التنافسية بين المشروعات :

يهدف هذا المحور إلى رفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق ذلك يتم التركيز علي مجالات العمل التالية:-

1. المساعدة علي رفع القدرات التنافسية للمشروعات من حيث الهيكل التنظيمي والموارد البشرية والتكنولوجيا.
2. تدعيم قدرتها الفنية والإدارية وتدعيم أنشطتها في مجال تطوير أنظمة التسويق
3. تشجيع الاندماج في السوق العالمية.
4. الترويج لترشيد استخدام الطاقة والموارد المحلية.

المحور الثالث:- خلق ظروف التحول التدريجي في سلوكيات ومفاهيم رجال الأعمال

يقوم هذا البرنامج علي المحاور الرئيسية التالية :

1. تحديث وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاليا باعتبارها القاعدة الأساسية للنشاط الصناعي.
2. تنمية التكنولوجيا وتحسين البنية الأساسية للجودة الصناعية .

أن الخطة تتوافق وتدعم الأهداف التنموية المعلنة من الحكومة المصرية والمتمثلة أساسا في الآتي:-

◆ تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن 11-12% سنويا خلال الخطة الخمسية (2002- 2007) .

◆ زيادة الناتج الصناعي إلي ضعف ما هو عليه .

◆ الوصول بالصادرات المصرية إلي ما يقرب من ثلاث أضعاف ما هي عليه الآن.

◆ المساهمة في خلق فرص عمل جديدة

والسؤال المطروح الآن هو كيفية تحقيق تلك الأهداف؟

حتى تتحقق تلك الأهداف يجب ان نسير في ثلاث محاور رئيسية:

يهدف هذا المحور الأول إلي تحسين المناخ الصناعي في مصر عن طريق مجموعة متنوعة من الإجراءات ومنها:-

1-توفير الدعم الفني اللازم لعملية التحديث وتحقيق أهداف التنمية الصناعية خاصة في مجالات:

- ◆ تبسيط بيئة القوانين والإجراءات .
- ◆ تنفيذ النظام المصري للجودة المتسق مع النظام العام العالمي تسهيل انسياب النشاط التجاري.
- ◆ إتاحة قاعدة معلومات متطورة في الخارج والداخل.

2- تنمية قدرات جمعيات رجال الأعمال لتشجيعها علي دعم المؤسسات الخاصة في مجالات :-

- ◆ المساعدة الفنية
- ◆ المعلومات والتدريب
- 3-مساعدة المنظمات الخاصة وغير الحكومية علي القيام بدور فعال في مجالات:-

- ◆ تنفيذ نظام الجودة المصري .
- ◆ تدعيم آليات الابتكار ونقل التكنولوجيا .

3. إنشاء واستكمال البنية الأساسية الصناعية اللازمة للخريطة الصناعية.

سابعاً: تحديث الصناعة في مفترق الطرق

قد استطاع برنامج تحديث الصناعة أن يحقق نتائج ملموسة في مجال التحديث إلا أن مازال الخبراء متمسكين برويتهم التي تؤكد قصور خدمات المركز حيث أنه يركز على تطوير النظم الإدارية أكثر من النظم الفنية للصناعة وكذلك اهتمامه الزائد بقطاعات الصناعة الهندسية مقارنة بالقطاعات الأخرى التي حقق بها تقدماً ملموساً كالنسيج والأثاث. الانتقادات الموجهة لأداء البرنامج بصدد تحديث الصناعة

- أولويات البرنامج قد تغيرت في الفترة الأخيرة خاصة بعد تصريح وزير الصناعة والتجارة الخارجية بضرورة وضع أولويات جديدة للبرنامج .
- أن لجنة الصناعات الهندسية التي أعدت دراسة استراتيجيات تطوير الصناعة لم يجتمع أكثر من اجتماعين وبالتالي فنشاطها شبه مجمد .
- أن خدمات الدعم الفني للبرنامج مجرد تطوير إداري لا تستفيد منه الصناعة.
- تجاهل الصناع لمرحلة دراسة الجدوى وهي أكثر المشكلات التي حالت دون قبول الكثير من طلبات التحديث المقدمة للبرنامج .
- أن برامج التحديث الإداري وحدها لا تكفي لتحقيق التحديث المستهدف بل من الضروري التدريب على النظم الإدارية المؤهلة للحصول على شهادة ال CE هي من أهم الخدمات التي أهتم بها المركز .
- يسود البرنامج على طابع عمله في توزيع الدعم الأسلوب الحكومي فهو يعتمد على المناقصات في تحديد طبيعة الخدمة المدعومة مما أدى إلى اقتصار أغلب خدماته على النواحي الإدارية لأنها الأرخص ثمناً.

دور المشروعات الصغيرة في دفع عجلة الصناعة والتنمية

◆ تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة. كما إنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. ففي المتوسط تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي. فعلى سبيل المثال توضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المنشآت الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر و 42% في تونس و 50% في المغرب وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم.

◆ وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء ان تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح والتي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية. وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني في الأغلب من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم. وقد أوضحت البيانات ان هناك ثلاثة مشاكل رئيسية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثامناً:- التوصيات:

أصبح من الضروري علي الإدارات في الوحدات الإنتاجية التي تعتبر الدعامة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي أن تتفهم بعمق أبعاد وآثار المعلومات علي تطوير المجتمعات من ثم نوصي بالآتي:-

- تحديث وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة حالياً باعتبارها القاعدة الأساسية للنشاط الصناعي.
- تنمية البنية التكنولوجية وتحسين البنية الأساسية للجودة
- إنشاء واستكمال البنية الأساسية الصناعية اللازمة للخريطة الصناعية.

إعداد : حسام فهيم (باحث أول)
إشراف : مادلين عبد الحميد (مدير عام الإدارة
العامة للمتابعة والتقييم)

- سرعة التقدم في الابتكار خصوصاً في التكنولوجيات الجديدة مثل الإلكترونيات الدقيقة.
- الدعم والمعونة للقطاع الخاص بصفة عامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تبسيط الإجراءات والتشريعات.

المصادر:

التكنولوجيا والصناعة في ضوء التنافسية العالمية(د. علي علي حشيش)
الأهرام الاقتصادي - أعداد مختلفة
د.نبيل بن محمد شلبي (مستشار تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة) البريد الإلكتروني -
flisc@sfdegypt0org:

معلومة نهمك :

ملائكة الإستثمار
أو .. رواد الأعمال

الأعمال وتبنى الأفكار الخاصة بالشباب والعمل على تمويلها ومد الشباب بالخبرات لضمان نجاح التجربة .

- يحظى مفهوم ريادة الأعمال بكثير من الإهتمام على المستويين الدولي والمحلى لأنه يمثل الإبداع والحراك الإقتصادي .
- إن ريادة الأعمال القدرة على تحديد الفرص التسويقية وتدير الموارد أو هي إيجاد منظومة إقتصادية مبدعة من خلال تجميع وتخصيص الموارد المحددة بهدف الكسب والنمو فى ظل ظروف المخاطرة بدون إمتلاك أو التحكم فى الموارد
- إن فكرة ريادة الأعمال هي إيجاد فرص وليس مجرد إنتهاز الفرصة وأن 60% من التجديد والتطوير والابتكار فى تجارة السلع والخدمات وإنتاجها وتداولها وتوزيعها يأتى من مجتمع ريادة الأعمال .

- (ملائكة الإستثمار) هو نظام متبع عالمياً يتيح لصاحب المشروع الحصول على التمويل من خلال طرق موازية للجهاز المصرفى
- إن رواد الأعمال هم ملائكة الإستثمار خاصة أن رائد العمل يدخل السوق بمجرد فكرة يمكن من خلالها تحقيق طفرات إقتصادية إلا أن هؤلاء المبتكرين لديهم العديد من المشاكل تتمركز فى التمويل والعادات و الموروثة والمتمثلة بتمسك الأسر المصرية بالعمل فى الوظيفة الحكومية وعدم خوض تجربة العمل الحر ومحاولة الإبتكار والإبداع .
- إن النظام يتيح توفير التمويل والخبرة من خلال مساهمات رجال

- في أمريكا على عدد مشروعات رواد الأعمال الصغيرة 22 مليون مشروع صغير (غير زراعي) توظف 53% من القوى العاملة وتسهم بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي و47% من إجمالي المبيعات الكلية
- إن تنمية ريادية الأعمال هدف إستراتيجي لوصول الى مجتمعات مصرية مؤمنة بثقافة العمال الحر ومشجعه له وميسرة لنمو وانتشار وتنمية المشروعات من خلال المبادرات والابتكار ولن يأتي ذلك إلا بتبعية الجهود والتنسيق بينها لنشر وتفعيل ثقافة التيسير بدلا من ثقافة التعسير لإطلاق الطاقات الكامنة واستخدام أمثل اموارد وترتيب منطقي للأولويات وفهم عميق لمتطلبات التحديث .